

تأثير الشراكة الأوروبية متوسطة على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر

الدكتور دربال عبد القادر أستاذ التعليم العالي

الأستاذ زابري بلقاسم، أستاذ مساعد مكلف بالدروس

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة وهران

Résumé:

Cette étude a pour objet l'analyse de la proposition présentée par la Commission Européenne à l'Algérie en d'un accord de libre échange, en comparaisant avec les accords signés avec d'autres pays arabes méditerranéens, d'une part, et les acquis attendus de la signature de l'accord de partenariat avec les pays européens, ainsi que les effets sur la mise à niveau et l'efficacité du secteur industriel, d'autre part.

ملخص:

تتناول الدراسة بالتحليل العرض المقدم للجزائر من اللجنة الأوروبية للتوقيع على اتفاق للتبادل الحر، وأوجه التشابه والاختلاف لهذا العرض مع ما تم توقيعه مع دول عربية أخرى، من جهة، ومن جهة أخرى المكاسب المنتظرة من توقيع عقد الشراكة مع الدول الأوروبية وانعكاس ذلك على استخدام الموارد الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية الأوروبية، بمعنى آخر آثار منظمة التبادل الحر مع الدول الأوروبية على القطاع الصناعي ومدى تشجيع السياسات المرافقة لإعادة تأهيل هذا القطاع.

مقدمة

يتميز الاقتصاد العالمي في التسعينات وبالترزامن مع تنامي ظاهرة "العولمة" بالتزايد الكبير لمحاولات ومبادرات التكامل الجهوي سواء داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو في بعض الدول النامية. ورغم نجاح الجولة الأخيرة من جولات الغات (جولة الأوروغواي) فإن الجهوية مازلت مستمرة في تحفيز العديد من الدول في تبني إحدى أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة في النظريات الاقتصادية. فإذا كانت الموجة الأولى من هذه التكتلات

قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى "إحلال الواردات"، فإن العديد من الدول النامية انطلقت اليوم في موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي، وعلى هذا الأساس ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكات أو اتفاقيات للتبادل الحر مع دول جد متطورة من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا (استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز المناخ الاستثماري، وتحسين وتأهيل أداء القطاع الصناعي).

وطبقا لهذا التحليل يظهر أن الاقتصاد العالمي سيعرف عدة تكتلات جهوية ما بين دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للمكسيك في إطار اتفاق النافتا، والبراغواي في إطار اتفاق MERCOSUR اللذان تبنيما هذا النمط من التكامل الجهوي، وكما يشير إليه العديد من الاقتصاديين، فإنه منذ 1990 وتحت التأثير المباشر للثلاثية فإن العلاقات من نوع شمال-جنوب يعاد تنظيمها من جديد وإن كان ذلك على حساب العلاقات متعددة الأطراف.

وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة (1995) وتم الإعلان عنه رسميا من طرف اللجنة الأوروبية والرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، ونشير إلى أنه منذ ذلك التاريخ فإن المفاوضات قد انطلقت بطريقة ثنائية ما بين اللجنة الأوروبية وممثلي عن دول المغرب العربي (تونس والمغرب) مما أدى إلى توقيع تونس في 12 أفريل 1995 على اتفاق سينتهي في مدة 12 سنة بإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ونفس الشيء تم مع المغرب والأردن وإسرائيل والمبادرة الأوروبية تبقى موجهة لكل الدول المتوسطية، وهذه المفاوضات ستكون طويلة وصعبة بدون شك وستدور حول الطرق والإجراءات التي تسهل إنشاء منطقة التبادل الحر ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة بعض المزايا الاقتصادية لدول المنطقة ولكن على المدى الطويل غير أنها ستتطلب أيضا بعض التكاليف الانتقالية ولكن مع مرور الوقت فإن تحرير التجارة سيؤدي إلى تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي يملك فيها كل بلد ميزة نسبية.

إن تكوين منطقة تبادل الحر ما بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي يتميز بمراجعة شاملة لفلسفة تنظيم المبادلات التجارية الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال وتحليل ظاهرة التكامل الاقتصادي تطرح العديد من الإشكاليات النظرية (خلق وتحول التجارة، الآثار الديناميكية... الخ)، الإجابة عليها يدفعنا إلى الرجوع إلى المصادر الأصلية لنظرية التكامل الاقتصادي سواء الأعمال الكلاسيكية التي تمت على يد كل من (Viner، lipsey، Meade... الخ) أو الحديثة (Panagariya، Bhagwati، Krugman... الخ).

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فليس هناك إطار من التحليل الجاهز يسمح بمعرفة إذا

ما كانت للجزائر مصلحة بقبول العرض الذي يقدم لها من اللجنة الأوروبية بالتوقيع على اتفاق للتبادل الحر مشابه للاتفاق الذي وقع مع دول عربية أخرى وما هي وجه المقارنة بين النتائج المتوقعة على هذه الاقتصاديات العربية. فهناك تحاليل ودراسات نظرية وتطبيقية قليلة حول معرفة إذا ما كانت للجزائر مصلحة في التوقيع مستقبلا على اتفاق تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي ؟ وهل يؤدي ذلك إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية من جلال تحقيق درجة أعلى من الكفاءة في استخدام الموارد ؟ وهل سيؤثر الاتفاق المستقبلي على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ؟ وهل يؤدي إلى تحرير المبادلات وجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية الأوروبية بمعنى ما هي الآثار الاقتصادية الكلية المتوقعة من تكوين هذه المنطقة. وفي هذه المداخلة سنقتصر على عنصر واحد وهو محاولة التعرف على آثار منطقة التبادل الحر المتوقعة على القطاع الصناعي بصفة عامة ومدى تشجيع السياسات المرافقة لإعادة تأهيل هذا القطاع.

1- الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي على ضوء إعلان برشلونة :

كانت لبلدان الاتحاد الأوروبي تقليديا علاقات سياسات واجتماعية واقتصادية وثيقة مع بلدان جنوبي البحر المتوسط (1). كما أننا نشير إلى أن المحاولات الرسمية لإقامة روابط مؤسسية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط تمت في أوائل الستينيات، إذ تم التوقيع على عدد من اتفاقيات المشاركة الخاصة والتجارة مع كافة البلدان في المنطقة، باستثناء الجزائر وقد تركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية وكانت محددة المدة ولم تشمل أهدافا إقليمية محددة. وخلال الفترة 1975-1977 تم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان المنطقة جنوبي البحر المتوسط معفاة من الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوروبي، كما قدمت تفضيلات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان، وكان على بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط أن تقوم بصفة تدريجية بإلغاء رسومها الجمركية المفروضة على صادرات الاتحاد الأوروبي دون نص على التوقيت، كما تكفلت الاتفاقيات بتقديم المساعدة المالية خلال الفترة 78-91 ، وتعهد الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي بتوفير 3.3 مليار وحدة نقد أوروبية لبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.

وعلى هذا الأساس دعا المجلس الأوروبي في 1992 إلى تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط وللمبادرات الممكنة لتعزيز هذه السياسة في الأمدين القصير والمتوسط. وفي 1995 اعتمد إعلان برشلونة الذي يوضح الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي. والتي تمثل تغييرا جذريا في نمط تسيير مسار الشراكة ما بين الطرفين، وتعتبر إقامة منطقة حرة مع بلدان جنوبي البحر المتوسط أهم العناصر في هذه الاستراتيجية. ولقد تحققت هذه الشراكة في سلسلة من اتفاقيات ارتباط بين الشركاء المتوسطيين والاتحاد الأوروبي. وأربع من هذه الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات " الجيل الجديد " قد وقعت في

المنطقة المتوسطية مع كل من تونس، إسرائيل، المغرب والأردن. وبدأت المفاوضات مع مصر وسوريا والجزائر ولبنان وهي لا تزال مستمرة. وهذه الاتفاقيات من بين ما تهدف إليه الحلول محل اتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات. هذه المبادرة الجديدة تمثل تدعيما للجهود السابقة- ومع ذلك فهناك اختلافات عديدة- :

*التأكيد المجدد على إطار عمل متعدد الأطراف للمنطقة.

*تغطية اشمل للقضايا المطروحة بما في ذلك المجالات الاجتماعية والبيئية والمساعدة المالية الآتية من " وعاء مشترك " على أن يكون تلقيها على أساس تنافسي ومرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد، والمساعدة المالية التي تتجاوز تمويل المشروعات - وقروض الإصلاح الزراعي والهيكلي المحدودة من قبل - لتعزيز إصلاح الاقتصاد الكلي وتحقيق إصلاح واسع.

*سياسات لتجارة أوسع وأكثر انفتاحا من جانب الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات الزراعية، وبعض المنتجات المصنعة من بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط "وفي ظل الاستراتيجية الجديدة جرى توضيح ثلاثة مجموعات من الأهداف النهائية:

أ.تحقيق الاستقرار السياسي في بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط واحتواء التوترات السياسية الناشئة عن الهجرة.

ب.تشجيع النمو المتوازن والمتواصل بهدف التقليل من فوارق الدخل والفوارق الاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.

ت.معالجة عدد من التحديات التي تتطلب التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة جنوبي البحر المتوسط مثل حماية البيئة 2 ".

واسترشادا بإطار العمل متعدد الأطراف الذي ينص عليه إعلان برشلونة، يهدف إطار العمل الجديد إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل من بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط تشمل خمس مجموعات من الأهداف والوسائل متوسطة الأجل :

□ إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط خلال فترة 12-15 سنة.

□ زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.

تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.

□ إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.

□ تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الاتحاد الأوروبي بما قيمته 4.7 مليار وحدة نقد أوروبية كمنح خلال الفترة 1995-1999، بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة

من بنك الاستثمار الأوروبي.

وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيات مع إسرائيل وتونس والمغرب وهناك مفاوضات جارية مع بقية بلدان المنطقة، وتقسم الاتفاقيات التي تم توقيعها مع كل من المغرب وتونس بعدد من الخصائص المشتركة، وبصفة خاصة تأكيد حرية دخول معظم سلعها المصنعة إلى الاتحاد الأوروبي، وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات من الاتحاد الأوروبي، وتطبيق الأخيرة (التعريفات غير الجمركية) مباشرة عند سريان مفعول الاتفاقية وتطبيق التعريفات الأولى (الجمركية) في غضون 12 سنة، والدخول المحدود المتنامي للسلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، والحق المتبادل للمستثمرين في إقامة المنشآت وتعديل الإطار التنظيمي في المغرب وتونس، ليقترب من ذلك القائم في الاتحاد الأوروبي في مجالات المنافسة والمشتريات الحكومية والدعم والمعايير الفنية، وتعزيز التعاون فيما يتعلق بقضايا الهجرة، إعطاء ديناميكية للقطاع الخاص مع عصرنة القطاع الصناعي ووضع نظام قانوني ملائم، تشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي في هذه الدول وتأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية. أما الاتفاقية الموقعة مع إسرائيل والتي تختلف عن الاتفاقيتين السابقتين بسبب الاختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية والصناعية، فتشمل على أربعة مكونات رئيسية : توسيع مجال التعاون ليشمل المنتجات الزراعية الإسرائيلية غير التقليدية وإن كانت إسرائيل سوف تقيد صادراتها من البرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، ومراجعة الاتفاقية التجارية المعقودة في 1975 بشأن قواعد المنشأ، وبدئ المفاوضات بهدف فتح سوق لمشتريات الحكومة الإسرائيلية بشروط تفضيلية في مجالات الاتصالات بعيدة المدى في المقام الأول وضم إسرائيل إلى اللجان التي تدير مشروعات الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير.

ونشير إلى انه على مستوى اتفاقيات الشراكة الموقعة ما بين كل من الاتحاد الأوروبي وكل من إسرائيل، المغرب، تونس والأردن والتي هي الآن في طور النقاش مع كل من الجزائر، مصر ولبنان نجد أن المحور الاقتصادي الأساسي هو إلغاء الحواجز على السلع عكس الدخول الحر لصادرات السلع الصناعية المتوسطية إلى السوق الأوروبي (محررة ولكنها موضوع تجديلات غير جمركية، معايير وقواعد المنشأ). والإلغاء التدريجي (في فترة 12 سنة) لكل التعريفات على واردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، الامتناع عن استعمال الحصص على هذه السلع، تنسيق السياسات الخاصة بالمنافسة، الملكية الفكرية والمعايير. أما المبادلات الزراعية والخدمات فإنها لا تدخل في إطار اتفاق التبادل الحر ولكن من المتوقع الأخذ بعين الاعتبار مسألة دخول السلع الزراعية المتوسطية بعد 2000.

2- ضعف التقارب الاقتصادي ما بين مستويات التنمية ما بين طرفي الاتفاق :

في الثلاثين سنة الماضية، فإن الفوارق ما بين مستويات المعيشة ما بين الدول المتوسطية في الجنوب والدول المتوسطية في الشمال عرف تطورات جد مختلفة، فالنتائج

المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في 1996 كان يقدر ب : 6774 بليون أوروأي 28 مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبا الشرقية والوسطى و 50 مرة أعلى من دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط (عدم التناظر) ونشير إلى انه في الوقت الراهن فان الدخل المتوسط حسب كل ساكن حوالي 10 مرات اكبر في أوروبا منه في الدول المتوسطية الشريكة ويجب 40 سنة من اجل تخفيض هذا الفارق.

إن المشكلة المطروحة بالنسبة للدول المتوسطية هي الخاصة بمعرفة ما هي محددات النمو الاقتصادي ؟. ونشير إلى أن هناك العديد من الاقتصاديين البارزين ممن حاولوا شرح كيف أن النمو الاقتصادي على المدى البعيد سيبدعم عن طريق التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية. فنجد مثلا أن Paul Romer (1986، 1989) يشير إلى أهمية البحث والتطوير، أما Robert luca (1988) فيركز على دور التكوين ورأس المال البشري، barro Robert (1990) فيشير إلى أهمية المرافق العامة (Biens publics) للهياكل المالية عن طريق الضريبة. أما Ann Kruger و D.Orsmond (1990) فيدعوان إلى تحرير المبادلات. بينما نجد إن William easterly (1993) يشير إلى أهمية التجديدات المالية، في حين يركز Stanley fisher (1991) على دور الاستقرار الاقتصادي الكلي.

كما أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على معطيات دولية والتي جاءت للتأكد من النماذج النظرية، تعطي معلومات وافرة حول الإجراءات التي من خلالها فان الإصلاحات الهيكلية ستشجع النمو الاقتصادي. وبصفة عامة فان النتيجة الرئيسية هي أن النمو الاقتصادي سيكون معظما عندما تكون التحفيزات للاستثمار في رأس المال البشري والمادي وفي التكنولوجيات المحددة بقوة السوق الحر. كما أن على الحكومات تدعيم هذه العملية بإقامة محيط استقرار اقتصادي كلي وسياسي وهياكل عمومية ملائمة. هذه التقديرات تعطي بعض المعطيات حول اثر مختلف المتغيرات الاقتصادية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي /حسب كل فرد، كما أنه من الصعب تقدير مباشرة لأهمية الإصلاحات غير المعرفة بدقة، كالتحسينات على مستوى " الاستثمار في رأس المال البشري " أو " اختلالات في الأسعار ". ولقد ركز الباحثون على المتغيرات التالية :

جدول رقم 1 : المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي:

من	يغير النمو في الناتج المحلي الإجمالي/حسب كل فرد ب.
نقطة من %	0.1 إلى 0.2%
سنة	0.8 إلى 1.2%
نقطة من %	0.2%
10 نقاط من %	0.7%
10 نقاط من %	0.2 إلى 0.4%
10 نقاط من %	0.4-0%
10 نقاط من %	1.2-0%
10 نقاط من %	0.2-0%
10 نقاط من %	0.6%

Source: Banque mondiale: "Tunisie : intégration mondiale et développement durable : choix stratégique pour le 21^e siècle", 1996.

المتغير الأول عبارة عن مؤشر الاستثمارات/ الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل تكوين رأس المال في كل القطاعات الاقتصادية، المؤشرات الثلاثة التالية فهي قياسات غير مباشرة لمستوى رأس المال البشري للدولة. عدد سنوات التعليم الثانوي والفئة الشابة (25 سنة فما فوق) ومعدل العمر عند الولادة يمثل قياس درجة التأهيل وشروط التغطية الصحية، نفقات العمومية للتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل بصفة عامة نوعية التعليم، ومساهمة قطاع العمومي في برامج التكوين الفئة النشطة من السكان.

أما المتغير PIB/M2 هي قياس غير مباشر لوضعية تطور الأنظمة المالية. مكافأة الصرف في السوق السوداء مقارنة مع المعدل الرسمي هي قياس غير مباشر للاختلالات في السعر. العلاقة الاستهلاك العمومي على الناتج المحلي الإجمالي هي قياس غير مباشر للنفقات العمومية غير المنتجة والثقل الجبائي الذي تولده. المعدل الجمركي المتوسط يمثل قياس الحماية واختلالات السعر، ليس فقط في قطاع السلع القابلة للتجارة ولكن أيا في مجموع الاقتصاد وأخيرا مؤشر الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي فيبين توجيه نحو الخارج ودرجة التنافسية على مستوى الأسواق الدولية.

جدول رقم 2 : الناتج المحلي الإجمالي والسكان مقارنة ما بين الشركاء المتوسطيين والاتحاد الأوروبي

السكان (1997) ملايين	PNB (1997) ملايين \$	الشركاء المتوسطيين	السكان (1997) ملايين	PNB (1997) ملايين \$	
29	43.8	الجزائر	8	225.9	النمسا
0.7	8.6	قبرص	10	268.4	بلجيكا
60	71.2	مصر	5	171.4	الدانمارك
6	87.6	إسرائيل	5	123.8	فنلندا
4	7.0	الأردن	59	1526.0	فرنسا
4	13.9	لبنان	82	2319.5	ألمانيا
0.4	3.3	مالطة	11	126.2	اليونان
28	34.4	المغرب	4	66.4	أيرلندا
15	17.1	سوريا	57	1155.4	إيطاليا
9	19.4	تونس	0.4	18.8	لكسمبورغ
64	199.5	تركيا	16	402.7	هولندا
2.7	3.2	إعانات البنك العالمي	10	103.9	البرتغال
			39	570.1	إسبانيا
222.8	509.0	المجموع	9	232.0	السويد
			59	1220.2	المملكة المتحدة
66.0	97.6	المغرب			
85.7	112.4	المشرق	374.4	8530.7	المجموع

Source : Banque mondiale

إن إسرائيل تعرف مستوى عاليا من التقدم أما بالنسبة لبقية الدول المتوسطية، فإن التقارب مع أوروبا يبقى بطيئا أضعيفا في حالات أخرى (تركيا، تونس، مصر والمغرب)، ويبقى سلبيا للدول التي تخضع لمصدر خارجي واحد ويكون في حالة انخفاض : الربع البترولي للجزائر، تحويلات المهاجرين المقيمين بالخارج بالنسبة للأردن، أما الدول المجاورة للمجموعة الأوروبية فإنها تعرف حركة واسعة من التقارب الاقتصادي (اليونان، إسبانيا وخاصة البرتغال).

كما أن الدول المتوسطية تعرف تراكم ضعيف لرأس المال، إذ أن تحليل معدلات الاستثمار في مختلف هذه الدول منذ منتصف الستينات يبين أن هذه الدول تحتل وضعية وسطى مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية الرئيسية أو الدول الصناعية الجديدة الأربعة في آسيا كما يظهر في الجدول التالي.

جدول رقم 3: معدل الاستثمار (FBCF/PIB (%)

1994-1986	1986-1973	1972-1964	
22.4	25.0	13.3	المغرب
29.2	40.5	26.6	الجزائر
24.1	28.5	23.3	تونس
25.9	27.4	15.3	مصر
23.9	20.3	17.3	تركيا
17.2	22.1	19.9	الأرجنتين
21.0	22.5	26.6	البرازيل
19.4	23.5	20.2	المكسيك
19.1	27.0	25.2	فنزويلا
33.5	23.4	11.0	إندونيسيا
34.2	29.5	22.4	كوريا
31.1	29.2	17.4	ماليزيا
33.3	25.6	23.4	تايلندا

Source: SFI (FMI)

رغم الارتفاع الكبير لمعدلات الاستثمار أثناء الفترة 1986-1973 بسبب الارتفاع في أسعار المواد الأولية (المحروقات في الجزائر، مصر، تونس، المكسيك وفنزويلا وفي آسيا بالنسبة لإندونيسيا، الفوسفات بالنسبة للمغرب وتونس)، نلاحظ أن معدل الاستثمار لم يعرف ارتفاعا هاما في الدول المتوسطة أثناء هذه الفترة بينما عرفت تطورا منتظما في الدول الآسيوية وأصبحت أعلى منت 30 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وسواء بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية أو الدول المتوسطة فن الانخفاض الملاحظ في نهاية الفترة هي انعكاس (خارج تأثير ريع البترول) لبرامج التعديل الهيكلي المطبقة في العديد من الدول (من أجل تخفيض العجز في الميزانية). إن الدول المتوسطة هي حاليا تواجه إشكالية الرفع من معدلات التراكم من أجل القيام بالانطلاقة الاقتصادية الحقيقية، هذا المجهود من الاستثمار يجب أن يتم في ظل إطار ومحيط معدل سواء فيما يخص موارد التمويل الخارجية (انخفاض في التمويل الخالق للمديونية، الارتفاع الهام في الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو دور القوة العمومية (التي ستفقد دورها الإنتاجي عن طريق تعميم برامج الخصخصة) ودرجة انفتاح الاقتصاديات.

3- مكاسب وتكاليف منطقة التبادل الحر :

إن تأثير الاتفاقية على دول الاتحاد الأوروبي سيكون ضعيفا وستؤدي التخفيضات التدريجية للتعريفات الجمركية ولقيود غير الكمية في الدول المتوسطة الموقعة على هذا الاتفاق إلى ارتفاع خفيف في الصادرات الأوروبية نحو هذه الدول بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة - السعر التي ستحصل عليها مقارنة مع صادرات الدول الأخرى التي سوف لن تستفيد من هذا التخفيض الجمركي، فالأثر الكمي سيكون ضعيفا ومنتشرا (diffus). كما أنه على المدى القريب لا يمكن أن يكون هناك أثار على الواردات الأوروبية لأنه ليس هناك تدمير جمركي سيقوم به الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لتأثير الاتفاق على الدول المتوسطة فمن المتوقع أن تكون المكاسب الاقتصادية مهمة ومتنوعة وسيتم الإحساس بها على فترات متغيرة وحسب الدول غير أنها ستقتضي أيضا تكاليف انتقالية. وسوف تتراكم المكاسب بمرور الوقت كلما أدى تحرير التجارة إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي يملك فيها كل بلد ميزة نسبية، وكلما صارت هذه البلدان أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، وكلما ازدادت حوافز إعادة هيكلة الصناعة.

إن التدمير الجمركي سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة كما أن مختلف الدول المتوسطة ستعرض بطريقة غير متساوية لهذا الانخفاض في الإيرادات الجمركية التي تخضع أولا إلى المستوى الابتدائي للحماية - عالي نسبيا في الدول المتوسطة مقارنة مع الدول النامية الأخرى - ثم بعد ذلك إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة الدول المتوسطة الخاضعة إلى التخفيضات الجمركية وكما يظهر في الجدول التالي الذي يركز على معطيات 1997 ويوضح نسبة الإيرادات الجمركية ما الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ أن هناك العديد من الدول تعتمد على الإيرادات الجمركية التي تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، فلبنان مثلاً، تمثل التعريفات الجمركية حوالي 57 % من الإيرادات الجبائية (خسارة في الإيرادات الجمركية تقدر ب: 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي)، نفس الشيء ينطبق على الأردن، تونس، الجزائر، المغرب ومصر حيث أن الخسارة في إيرادات الميزانية ستتراوح ما بين 1.4 % و 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات يعطي بعض المؤشرات حول التوترات التي سيخلقها وضع حيز التطبيق للتدمير الجمركي على المالية العمومية للدول المتوسطة وليس في هذه الدول من يستطيع تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات لأهمية الاحتياج إلى الهياكل القاعدية والنفقات الإضافية من أجل تمويل آثار التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

جدول رقم 4 : نسبة الإيرادات الجمركية من مجموع الإيرادات و الناتج المحلي الإجمالي

التعريفات الجمركية 1997	مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلي الإجمالي	حصصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات 1997	التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي 1997	
				% من مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	23.4	2.7	64.9	15.2	1.8
قبرص	9.5	2.3	47.4	4.5	1.1
مصر	17.1	3.6	39.7	6.8	1.4
إسرائيل	0.5	0.4	51.5	0.3	0.2
الأردن	31.6	5.1	48.1	15.2	2.5
لبنان	56.9	6.8	64.5	36.7	4.4
مالطة	5.1	1.4	73.2	3.7	1.0
المغرب	17.6	3.7	52.0	9.2	1.9
سوريا	13.9	2.4	49.1	6.8	1.2
تونس	29.8	3.5	72.9	21.7	2.6
تركيا	2.3	0.4	51.2	1.2	0.2

Source: FEMISE,p24.

ورغم أن هناك مزايا أساسية ستعود على بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط من فرصة الوصول بمزيد من الحرية إلى ما تعتبر حاليا من أضخم أسواق العالم إلا أن المزايا الإضافية ستكون محدودة، "فليس هناك أثر ميكانيكي في ارتفاع منافذ الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي، مادام أن معظم السلع المصنعة لبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط تتمتع بالنفوذ الحر إلى الاتحاد الأوروبي، أسواق السلع الصناعية في أوروبا قد تم فتحها وان العراقيل على السلع الزراعية قد تم الاحتفاظ بها3". ونشير إلى أنه على المدى القصير ومع مراعاة التطبيق التدريجي للتدمير الجمركي فإن الآثار الرئيسية ستخص التوازنات الاقتصادية الكلية (انهيار في ميزان العمليات التجارية، ارتفاع في العجز العمومي) والتي ستؤدي إلى القيام ببعض التصحيحات عن طريق معدلات الصرف، هذه الضغوطات على التوازنات الاقتصادية ستدفع الدول الموقعة على هذا الاتفاق إلى القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تحسين محيط المؤسسات. كما أن هناك تحسينات في الكفاءة نتيجة التوفيق بين المستويات والمعايير، وبين التنظيمات في مجالات كالدم، وسياسات المنافسة والمشتريات الحكومية، إضافة إلى الإصلاح الجبائي والنظام المالي للرفع من الادخار المحلي، وتسهيل

تمويل المؤسسات والإسراع ببرامج الخصوصية، ووضع أنظمة حماية اجتماعية وتوجيه الإجراءات الاجتماعية بطريقة أكثر انتقائية نحو الشرائح الموجودة في وظيفيات صعبة، وإصلاح النظام التربوي وخاصة التكوين المهني. وسوف تنشأ مكاسب أخرى تتعلق بالإنتاجية نتيجة للضغط التنافسي المتزايدة التي سيؤدي إلى خفض أشكال الربح الاحتكارية، وكذلك عن استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نشير إلى أنه على المدى المتوسط، فإن الانفتاح التدريجي للسلع الصناعية للمجموعة الأوروبية سيؤثر على النوم من خلال اثرين متناقضين :

- انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير قادرة على تحمل المنافسة الدولية.

- إعادة تخصيص عوامل الإنتاج التي تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية بسبب ارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض في الأسعار وانخفاض معدل الصرف. وحتى يكون الأثر الصافي إيجابيا بما فيه إدماج التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تخصيص عناصر الإنتاج يجب ألا يؤدي الانفتاح إلى انغلاق هذه الاقتصاديات في تخصصات قليلة الفائدة، ولكن إلى تشجيع تطور حقيقي على سلم المزايا النسبية عن طريق ظهور فروع وانطلاق نشاطات جديدة في القطاعات ذات الطلب العالمي الكبير وتتضمن تحويلات في التكنولوجيا.

إن التحدي الأساسي سيكون بدون شك التصحيح الاقتصادي الجزئي، إذ أن نتائج التبادل الحر تخضع لقدرة العرض على مواجهة المنافسة. إن التدرج في التدمير الجمركي قد تمت صياغته من أجل إعطاء للنشاطات المتنافسة الوقت الكافي من أجل التكيف وعلى هذا الأساس وحسب الاتفاقيات الموقعة مع المغرب وتونس فإن هذا التدمير لا يمس قطاعات سلع الاستهلاك التي تمثل أهم القطاعات المصنعة للدولتين إلا بعد 4 سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق وستمتد إلى 8 سنوات. وفي هذا المجال فإن هذه القطاعات ستستفيد بسبب انخفاض أسعار المدخلات المستوردة بحماية فعلية جد مهمة والتي يشترط أن تدار بطريقة جيدة، تسهيل إعادة التأهيل للمؤسسات والتخفيف صدمة نزاع الحماية على القطاع والعمالة. إن مسألة العمالة ستطرح بحدّة وعلى الخصوص في الدول التي تكون فيها معدلات البطالة عالية والتي يكون فيها عدد الشباب على مستوى سوق العمل جد هام في 15 سنة القادمة. وفيما يتعلق بالتكاليف الانشغالية سيؤثر تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي على الصناعات المحمية، التي ستكون بحاجة إلى التكيف مع المنافسة الخارجية المتزايدة، وربما يتم ذلك عن طريق خفض تكاليف قوة العمل من خلال تسريح بعض العمال مما يزيد من البطالة، إلى حين إعادة تخصيص الموارد. ويمكن أن يكون هذا التأثير على البطالة محدودا في الأجل القصير، ما دام في الإمكان تحقيق زيادة أولية في الحماية الفعالة، وفقا لتسلسل تخفيضات الرسوم الجمركية.

إن التدمير الجمركي من طرف واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيمارس ضغطا كبيرا على الميزان التجاري للدول المتوسطية الموقعة على هذا الاتفاق (والتي تعرف عجزا) بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا، هذه الزيادة ستتم في جزء منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف لن تستفيد من التدمير الجمركي. كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج. كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع مستويات الاستهلاك الكلي، وإلى دفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية. إضافة إلى هذا الارتفاع في الواردات نشير إلى وجود ضغط تنافسي على صادرات السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي وانخفاض ما كانت الدول المتوسطية تتمتع به من تفضيلات وخاصة في مجال النسيج (اتفاق متعدد الألياف في طريق الزوال)، وعلى هذا الأساس فإن التأثير على المستوى العام للأسعار نتيجة انخفاض المواد المستوردة بسبب التدمير الجمركي سيؤدي إلى التقيص من الفروقات في معدلات التضخم مع الشركاء التجاريين في المجموعة الأوروبية (بشرط أن هذا الانخفاض في الإيرادات الناتج عن التخفيض في التعريفات الجمركية لا يجب تعريفه بارتفاع في الجباية المباشرة (TVA) التي تعمل على التعادل جزئيا لهذا الأثر - السعر) وسيجعل صادراتها أكثر تنافسية.

ولقد ناقش الكثير من الاقتصاديين الانعكاسات المختلفة للشراكة - الأوروبية، ويقدم كل من Hoekman & Djankov (1996)، Laanatza (1997) (4) تحاليل وتقييمات وافية لهذه الاتفاقيات وتوصلوا إلى عدد من الاستنتاجات المفيدة وكان من بين الاستنتاجات التي توصلوا إليها أنه يتوقع أن تنتج عن هذه الاتفاقيات الأوروبية - المتوسطية مكاسب لكافة الشركاء على المدى الطويل، وأن ينشأ عنها على المدى القصير تراجع في الرفاهية الاقتصادية ويقوم الاستنتاج الأول على الملاحظات التالية :

□ من المتوقع أن يحسن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين.

□ من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحية الذي تسلكه البلدان المعنية.

من المنتظر أن تفيد الاتفاقيات في ترقية المنافسة وتشجيع الاستثمارات وتقليص تكاليف المعاملات الإدارية المتعلقة بالتجارة.

أما الاستنتاج الثاني فتؤيده الملاحظات التالية :

□ إن الاتفاقيات تمييزية بطبيعتها وقد تحدث بالتالي تحويلا كبيرا في التجارة.

□ من المحتمل أن يستغرق النهج الانتقالي نحو التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والتحرير التدريجي للاقتصادات المعنية وقتا طويلا نظرا لغياب تعهدات ملزمة فيما يخص

الاستثمار الأجنبي المباشر والخدمات والتوريد الحكومي والضمانات العامة.

يعد مستوى التعاون الاقتصادي والمالي بين الشركاء ودرجة تحرير تعريفات الدولة الأولى بالرعاية (المفروضة على البلدان الثالثة) عاملين حاسمين في ضمان إسهام الاتفاقيات في زيادة الرفاهية.

أما الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه Laanatza فهو أنه بالنظر إلى التحديات المرتبطة بالإيفاء بالالتزامات التي تملئها الاتفاقيات الأوروبية - المتوسطية (وكذلك التزامات منظمة التجارة العالمية)، يتوقع أن تحدث عملية إعادة هيكلة واسعة النطاق في الاقتصادات المتوسطية. وتتطلب مواجهة مثل تلك التحديات تعاونا اقتصاديا إقليميا وثيقا. وتقتصر Laanatza بالحاح أن يعاد النظر في الاتفاقيات بالكامل منعا لعاقة التجارة الإقليمية (بين البلدان المتوسطية وبلدان أخرى في المنطقة). ولدعم اقتراحها والاستنتاج الذي توصلت إليه، تستعرض الكاتبة الاتفاقيات بنظرة نقدية من حيث العناصر الآتية: تسيير التجارة، معايير المنتجات ونظم منح الشهادات، سياسة المنافسة، التوريد الحكومي، تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر، شروط الدخول إلى الأسواق، قواعد المنشأ، الإعانات الحكومية ضمن الاتحاد الأوروبي. وتشير الكاتبة إلى جوانب قصور هامة في كافة عناصر الاتفاقيات. ونذكر منها ما يتعلق بقواعد المنشأ، فالأطر القانونية الحالية للاتفاقيات لا تخدم هدف خلق منطقة تبادل حر في الإقليم مع حلول عام 2010 حيث أنها لا تسمح للبلدان التي ليس لديها قواعد المنشأ متشابهة بإبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة فيما بينها. وفيما يتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي حول الإعانات الحكومية (وهي سياسة تدعم القطاعين الزراعي والصناعي إلى درجة كبيرة)، من المنتظر أن تكون حالة عدم المساواة في الحصول على الموارد المالية (ستحصل إسبانيا مثلا على عشرة أضعاف ما تحصل عليه المغرب على مدى السنوات الخمس القادمة) في صالح الشركات الأوروبية على حساب نظيرتها المتوسطية من حيث القدرة التنافسية، وستجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاتحاد الأوروبي من خلال تأثير " المحور والشعاع " أي بمعنى أن الاستثمارات التي كانت ستتجه ربما إلى البلدان المتوسطية (الشعاع) ستتحول إلى الاتحاد الأوروبي (المحور) ثم تنفذ منه بعد ذلك إلى كافة الشركاء المتوسطيين.

4 - أثر منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي في الجزائر :

4-1- الوضعية الاقتصادية الكلية :

لقد أدت انخفاض أسعار البترول (1986) إلى نقص حوالي 50 % من معدلات التبادل وإيرادات الميزانية. وكرد فعل على هذه الأزمة لجأت السلطات إلى تطبيق مختلف والعديد من إجراءات الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية. في البداية فإن الرتم الطويل للتعديل الهيكلي أدى إلى مزيد من الاختلالات الاقتصادية الكلية. فالفجور الكلي في الميزانية وصل إلى مستوى قياسي 13.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في 1988. وفي

غياب سوق مالي فان العجز في الميزانية تم تمويله عن طريق قروض بالعملات الأجنبية التي أدت إلى الرفع من حجم المديونية. فمؤشر المديونية الخارجية / الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 30% إلى 41% ما بين 1985 و 1988 بينما مؤشر خدمات المديونية / الصادرات قد تضاعف ومن جهة أخرى فان معدلات الفائدة الحقيقية السلبية، وعملة محددة بأكثر من قيمتها قد حفزت على تشجيع التقنيات الأكثر رأسمالية مع مزيد من الاستيراد.

جدول جدول رقم 5 : المؤشرات الاقتصادية الكلية

مجموع الدول المتوسطة	تونس	المغرب	الجزائر	
4.1	3.9	1.0	0.3	نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي % (متوسط 95-90)
3.9	6.3	4.4	2.5	نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي % (متوسط 97-95)
13.9	5.2	6.2	25.6	التضخم (%) - متوسط 95-90
4.3	3.7	1.6	5.7	التضخم (%) - متوسط 98-97
-	-	1.9-	2.7	الرصيد في الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي. متوسط-97-96
-	5.0	2.1	8.9-	معدل الفائدة الحقيقي - متوسط 1991-1990
-	4.0	6.0	4.5	معدل الفائدة الحقيقي - متوسط 1997-1996
24.1	25.8	22.3	27.1	الاستثمار المحلي % الناتج المحلي الإجمالي- 95-90
25.0	24.7	20.5	27.3	الاستثمار المحلي % الناتج المحلي الإجمالي- 97-96
20.5	21.8	31.4	62.1	خدمة المديونية/الصادرات - متوسط 95-90
14.4	19.7	26.8	29.5	خدمة المديونية/الصادرات - متوسط 97-96

Source: world bank, WDI 1998,FMI, IFS 1999.

ومن 1989 إلى 1991 قامت الجزائر بمضاعفة مجهوداتها في مجال التعديل الاقتصادي الكلي في إطار برنامجين مدعمن من طرف صندوق النقد الدولي ويتمحوران حول تسيير صارم للطلب وتخفيض حساس للدينار. تواضع النفقات العمومية إلى جانب ارتفاع إيرادات قطاع المحروقات سمح بالحصول على فوائض في الميزانية كما أن سياسة ميزانية صارمة قد أدت إلى التخفيف من التوسع النقدي ونفس الشيء إلى امتصاص جزئي من فائض السيولة.

إلا أن الوضعية الاقتصادية عرفت تدهورا في 1994 تحت تأثير انخفاض جديد في

أسعار البترول وعبئ المديونية والمشاكل الداخلية مما دفع السلطات إلى إعداد برنامج واسع للتعديل الهيكلي الذي لقي دعم وتشجيع صندوق النقد الدولي في 1994 (ماي) بواسطة اتفاق باسم التسهيل الموسع بمبلغ يقدر ب : 1.1 مليون من حقوق الحب الخاصة.

ولقد نجح برنامج الإصلاحات الذي تم تطبيقه في أبريل 1994 على إقامة الاستقرار المالي ووضع دعائم اقتصاد السوق:

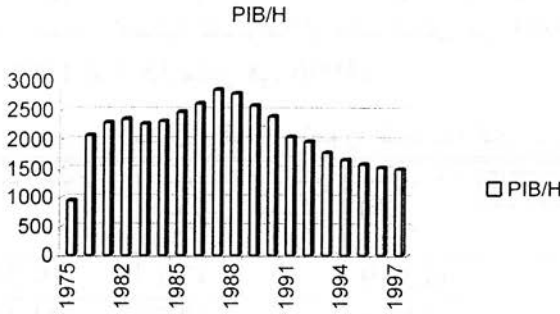
* انخفاض معدل التضخم، كما أن الدخل حسب كل فرد ارتفع ثلاثة سنوات متتالية (1995-1997).

* حسابات الميزانية والخارجية سجلت فوائض مهمة وأصبح للجزائر احتياطات معادلة لتسعة أشهر من الاستيراد في نهاية 1997 ومؤشر خدمة المديونية الخارجية انتقل من 83% في 1993 إلى 30% في 1997.

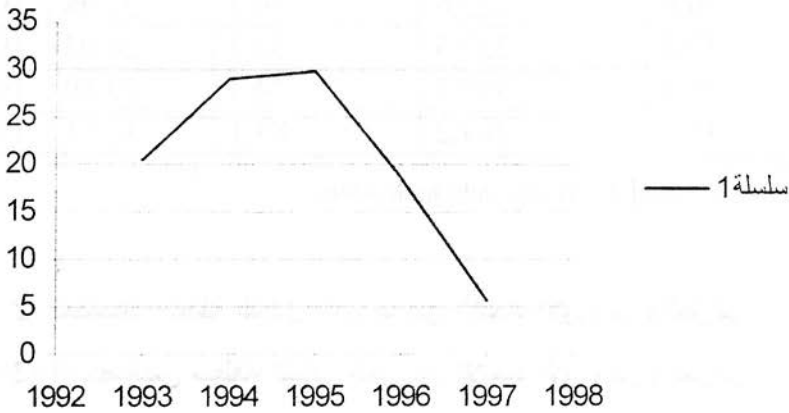
أما عن المؤشرات الاقتصادية الكلية، فحسب التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية ومقارنة مع مجموع دول حوض البحر الأبيض المتوسط فهي كما يلي :

□ فيما يخص مستوى الناتج المحلي الإجمالي /فرد. فالجزائر تصنف بعيدا خلف دول الاتحاد الأوروبي التي تملك ناتج محلي إجمالي معبرا عنه ب PPA بحوالي \$ 18000 ونفس الشيء خلف الدول الأوروبية الجنوبية فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل 13580 في 1995 لإسبانيا و 9740 للبرتغال و 8210 اليونان في نفس السنة ولكن بمقارنته مع الناتج المحلي الإجمالي للدول المتوسطية فيظهر من بين النواتج الإجمالية الأعلى من حيث معدل النمو مثل مصر 790 في 1995، المغرب 1110 في نفس السنة. أما فيما يخص معدل نمو الاقتصاد معبرا عنه بتطور الناتج المحلي الإجمالي فاصبح موجبا منذ 1995 فمن -2.2 % و -0.9 % في 1993 و 1994 على التوالي لينتقل إلى 3.9 % في 1995 ثم 4 % في 1996 ولكن يجب الإشارة إلى أن هذه النتائج الجيدة ناتجة عن عوامل خارجية أي ارتفاع في أسعار المحروقات التي تمثل 95 من إيرادات الصادرات و 30 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 1 : تطور الناتج المحلي الإجمالي /فرد (1975-1997)



الشكل رقم 2 : تطور التضخم في الجزائر



معدلات التضخم قد انخفضت بصورة محسوسة لتصل إلى مستوى 5.7% في 1997 وقد تم الحصول عليها عن طريق سياسات نقدية صارمة وعمل مفتوح للسوق النقدي مقارنة مع تونس 3.7% والمغرب 1.0% في نفس الفترة وهي تظهر متواضعة بالمقارنة مع دول أخرى ولقد عرف هذا المستوى انخفاضاً في السنوات التالية.

بالنسبة للمديونية، فإنها تقع من بين أعلى المعدلات في المنطقة وكانت تمثل حوالي 83.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 1994 مما اثر على مستوى النشاط والعمالة

وعرقل كذلك تكوين راس المال. أما مؤشر خدمة المديونية فقد انخفض في السنوات الأخيرة ليصل إلى 29.2 % في 1996 مقارنة ب 27.7 % في المغرب و 16.5 % في تونس و 11.6 % في مصر. بينما القيمة الإجمالية للمديونية ارتفعت لتنتقل من 29.89 مليار في 1994 إلى 32.61 مليار في 1995 ثم 33.5 مليار في 1996.

جدول رقم 6 : تطور المديونية الجزائرية

حجم المديونية	المديونية / الناتج المحلي الإجمالي (%)	المديونية/الصادرات (%)	خدمات المديونية / الصادرات (%)
1980	19.36	47.1	129.9
1987	24.41	38.7	239.5
1988	26.04	45.9	304.9
1989	27.08	51.1	258.3
1990	27.89	48.2	200.9
1991	28.21	64.9	216.6
1992	27.08	59.3	222.6
1993	26.05	54.3	233.5
1994	29.89	74.3	308.3
1995	32.61	83.1	264.2

Source: Banque mondiale, World debt table, 1996.

4-2- انعكاسات منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر :

4-2-1- خصائص منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر :

تكتسي مناطق التبادل الحر أشكالا ومضامين مختلفة باختلاف التوليفات الممكن تركيبها في المتغيرات التالية :

-تركيبه الطرفين المكونين لمنطقة التبادل الحر : إما أن تكون منطقة تبادل حر بين بلدين اثنين، أو بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى أو أخيرا منطقة للتبادل الحر بين مجموعتين من البلدان.

-مستوى النمو للطرفين المكونين لمنطقة التبادل الحر : إما أن يكون مستوى نمو متقارب أو مستوى نمو متفاوت.

-مستوى التكامل أو الاندماج الاقتصادي : في حالة قيام منطقة للتبادل الحر بين بلد

ومجموعة أوبين مجموعتين قد تكون إحدى المجموعات أكثر اندماجاً وتكاملاً من الطرف الثاني.

-المضمون : قد تغطي منطقة التبادل الحر كامل فروع الاقتصاد، كما يمكن أن تنحصر في أحد القطاعات أو بعضها (الفلاحة أو الصناعة).

أما المنطقة المراد إنشاؤها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فهي تمثل على الأقل أربعة خاصيات :

□ هي منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى.

□ هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.

□ هي منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تمتاز باقتصاد منعزل، غير تنافسي ولا متنوع ومجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة في التكامل الاقتصادي. ونشير إلى أنه على مستوى نظرية التجارة الدولية فإن تعريف مفهوم "الدولة الصغرى" يخلق العديد من الغموض وعلى هذا الأساس ففي أغلبية نماذج الاقتصاد الدولي فإن الدولة الصغرى تعتبر كpreneur للأسعار الدولية : فليس لديها القدرة على تعديلها بأي طريقة سواء كانت سياسة العرض أو الطلب وعلى هذا الأساس فهل نستطيع أن نقول أن الدولة الصغرى هي كذلك بحجمها أو بالنتائج المحلي الإجمالي هي دولة صغرى بالتعبير الاقتصادي للكلمة ؟ ومن جهة أخرى العديد من الدول تملك قوة سوقية pouvoir de marché على بعض السلع الخاصة (المواد الأولية خاصة) مما يجعل هذا المفهوم غير منطقي.

ومن أجل رفع هذا الغموض نجد كل من Krugman يقترح في 1988 تعريفاً جديداً لمفهوم الدولة الصغرى يرتبط في الحقيقة بمستوى نموها الاقتصادي، فالدولة الصغيرة إذن تتميز بسوق صغير من ناحية العرض والطلب، بتصدير سلع خام، تجارة من نوع شمال - جنوب وبضعف مستوى النمو الاقتصادي قائم على أساس سياسة التصنيع من خلال إحلال الواردات فالخاصية الأساسية للدولة الصغيرة هي إذن حجم السوق. ونشير إلى وجود العديد من الأعمال التي قام بها Duncan ترى أن الدول الصغرى ستكون أثناء وضع السياسات التجارية الجديدة لأنها جد متجانسة من الدول الكبرى وأكثر مرونة فالتكيف مع المحيط الاقتصادي سيكون أكثر ملائمة وأقل تكلفة للدولة الصغرى من الدولة الكبرى 5. كل هذه النظريات تبين أن التكامل الاقتصادي سيكون سهلاً نسبياً للدول الصغرى نظراً لمرونة اقتصادياتها ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الدولي الجديد الذي يراعي المردوديات الخارجية يبين أن المشكل الأساسي للدول الصغرى هو النفاذ إلى أسواق ذات أحجام كافية وهو الشيء الذي يمكن أن يقدمه التكامل الاقتصادي.

□ هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حماية ببنية متفاوتة.

فهذه الحالة تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة دول ذات مستويات متشابهة فيما يتعلق بدرجة النمو والاندماج والحماية البينية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر. وعلى هذا الأساس فإن المثال الجزائري - الأوروبي يكتسي بالأساس صيغة تباينية، فغياب التماثل والتناسق يكمن في العناصر التالية :

*الاختلاف والفرق الواسع في مستوى النمو.

*الاختلاف الواسع في النقل البشري والاقتصادي والسياسي.

*الاختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الآخر، فاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65 % من التجارة الخارجية الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من التجارة الخارجية.

*عدم التناظر :ويمكن أن تشمل على عدم التناظر في حجم السوق من ناحية العرض والطلب، مستوى المعيشة، رد الفعل إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات.

4 - 2-2- الآثار الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاد الجزائري :

إن الحديث عن منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ستطرح العناصر التالية :

*مشكلة تكلفة الميزانية على المدى القصير للصدمة.

*مسألة إعادة تنشيط الهياكل الإنتاجية ودرجة تنافسيتها.

*مسألة نوعية التخصصات التي سيتم التخلي عنها.

*مسألة التصحيحات الاجتماعية الواجب اتجارها وكذلك التكفل بها من أجل تجنب الأزمات الاجتماعية الكبرى.

كما أن مكاسب الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ستخضع لثلاثة عناصر :

*تخفيض تقضيلى للحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية مع الاتحاد الأوروبي.

*تجانس المقاييس مع المعايير الأوروبية.

*تخفيض التكاليف المتعلقة بإدارة التجارة (النقل والاتصالات).

أولا :التوازنات الاقتصادية الكلية :

*يؤدي التوقيع على اتفاقية التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى انخفاض معتبر وهام في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة، ومن المعلوم أن الرسوم

الجمركية في بلد نام مثل الجزائر والتي تمثل ما مقداره 10 % من إيرادات الخزينة العمومية أو ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، تمثل موردا جانبيا تتجاوز أهميته المصادر الأخرى كالضرائب المباشرة. والتخلي عن الحماية الجمركية على الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات التبادل الحر يؤدي إلى خسارة مالية وحالية لإيرادات الميزانية مما يعني التفريط في حوالي أكثر من مليار دولار سنويا (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) أي ما يعادل 5.4 % من إيرادات الخزينة و 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي احتمال لانخفاض موازي في النفقات العمومية وهذا يعود إلى سببين :

* حصة الإيرادات المرتكزة على المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح العالية.

* الحصة العالية من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي كما أشرنا من قبل (حوالي 60 %).

ففي تونس مثلاً والتي وقعت على هذا الاتفاق، فينتظر أن تكون الخسارة في الإيرادات ثقيلة أي بحوالي 24 % من إيرادات الدولة ستتأثر تدريجياً بسبب الانخفاض في التعريفات الجمركية أي ما يعادل 6 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للمغرب فإن الخسارة ستتجاوز 3/2 الإيرادات الجمركية أي 12% من إيرادات الميزانية أو ما يعادل 3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 7 : حساب الخسارة الجبائية

مصر	تركيا	تونس	المغرب	الجزائر	الحقوق والرسوم على الواردات % من إيرادات الخزينة
12.1	4.5	33.0	19.0	10.2	% من الناتج المحلي الإجمالي
3.9	1.0	8.2	5.0	2.9	الواردات التي تعرضت للتدمير % من الواردات الإجمالية
36.7	47.9	73.5	58.3	53.2	الخسارة الجبائية % من إيرادات الخزينة
9.4	2.2	24.0	11.1	5.4	% من الناتج المحلي الإجمالي
1.4	0.5	6.0	2.9	1.5	

Source: La lettre du CEPII (N°147, juin 1996), p.3.

هذه الخسائر في الإيرادات تمثل مؤشرا هاما حول التوترات التي ستنتج عن وضع حيز التطبيق التدريجي للتدمير الجمركي على المالية العمومية. وليس هناك امكانية لتعويض

هذه الخسارة في الموارد عن طريق التخفيض في النفقات لأهمية الاحتياجات في الهياكل القاعدية والنفقات الإضافية من أجل تمويل آثار التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

كيف سيتم تعويض هذه الخسارة في الإيرادات الجمركية؟ وما هي القيمة الحقيقية للرسم على القيمة المضافة التي يجب تطبيقها من أجل تعويض الخسائر الممكنة والناجمة عن تطبيق هذا الاتفاق.

إن الإسراع في الإصلاحات الجبائية هي إحدى الشروط الهامة لنجاح الانفتاح الاقتصادي، وتحسين عملية التحصيل وعصرنة الإدارة الجبائية مع تطبيق جد موسع للرسم على القيمة المضافة يسمح بتوحيد على كل القطاعات، إضافة إلى ذلك يجب إصلاح النظام المالي لرفع من الادخار المحلي وتسهيل تمويل المؤسسات والإسراع ببرامج الخصخصة للمؤسسات العمومية، ووضع أنظمة حماية اجتماعية وتوجيه الإجراءات الاجتماعية بطريقة أكثر انتقائية نحو الشرائح الموجودة في وضعيات صعبة (6).

* كما أن التدمير الجمركي الذي سيتم من طرف واحد إزاء الاتحاد الأوروبي سيمارس ضغطا ليس فقط على المالية العامة وإنما كذلك على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا. هذه الزيادة ستتم في قسم منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف لن تستفيد من هذا التدمير الجمركي. وسيحدث طلب إضافي على الواردات على المدى المتوسط وسيتركز هذا الطلب على سلع التجهيز والسلع الوسيطة بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج. وسيتم من هذا الارتفاع الكبير في الواردات ضغط على السلع التي تملك قدرة على التصدير نحو الاتحاد الأوروبي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الشرقية والوسطى في مجموع مبادلات الاتحاد الأوروبي وانخفاض التفضيلات الممنوحة إلى الدول المتوسطية ومنها الجزائر وخاصة في بعض المجالات. وعلى هذا الأساس فلن الانعكاس على المستوى العام للأسعار بسبب انخفاض أسعار السلع المستوردة الناتج عن التدمير الجمركي سيعمل على التخفيض من الفوارق في مستويات التضخم مع الشركاء التجاريين وسيجعل بعض الصادرات أكثر تنافسية ولكن بشرط أن هذا الانخفاض في إيرادات الميزانية الناتج عن التدمير الجمركي لا يجب تعويضه بارتفاع مقابل في الجباية المباشرة التي تعمل على التعديل جزئيا هذا الأثر - السعر.

هذه الحركة الثنائية (ارتفاع العجز) ستعمل على عدم توازن رصيد الميزان التجاري الجزائري وفي غياب ارتفاع معتبر وهام للإيرادات ومراعاة الوزن العالي للمديونية، فإن عدم التوازن سيحول إلى رصيد العمليات الجارية، والتعديل سيتم عن طريق تخصيص معدل الصرف.

لكن التعديل من خلال معدل الصرف سيواجه بعض الحدود متغيرة وخاضعة لعدة

عوامل: وزن خدمات المديونية، الوزن النسبي للموارد والنفقات العمومية بالعملة الصعبة وأخيرا وضعية الاستيراد الصافي للسلع الغذائية الأساسية (حبوب ...)، ستمنع اللجوء إلى تخفيض الصرف من أجل تخصيص عوامل الإنتاج بالعملة الصعبة.

نشير إلى أنه على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الانفتاح التجاري يتطلب تطبيق سياسات مرافقة في مجال الميزانية، المالية وسعر الصرف. أما الخطر فيمكن في القيام بسياسات تقييدية في مواجهة الانخفاض في الإيرادات الجمركية المتتالية للتدمير الجمركي، وستحاول السلطات العمومية بتبني سياسة مراقبة الميزانية والتحكم في الطلب الكلي، سواء بتحديد النفقات العمومية أو بالرفع من حجم الرسوم غير المباشرة (مثلا الرسم على القيمة المضافة في الدول التي تبني هذا النظام) وفي الحالة الأولى فإن انخفاض الإيرادات الجمركية يترجم إلى انخفاض في النفقات العمومية.

*كما ستؤدي تؤدي على الأقل في البداية إلى انخفاض المدخرات وازدياد الاستثمار ومن ثم إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والحساب الخارجي، لأن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية قد يحفز الاستهلاك الخاص من خلال توفير طائفة أوسع من السلع الاستهلاكية. في حين أن الاستثمار يمكن أن يزيد نتيجة لمزيد من التدفقات في رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل وللجهود التي تبذل لتوسيع وتحسين قدرات الإنتاج وعلى ذلك سيكون من الضروري طرح استثمارات كبيرة في البنية الأساسية على المدى المتوسط لتحسين بنية الأعمال التجارية والمساعدة في جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: الأثر المباشر على العرض :

***إعادة تخصيص عوامل الإنتاج :**

على المدى المتوسط، فإن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيؤثر على النمو من خلال اثرين متناقضين :

-انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن أو اندثار لأغلب النشاطات غير التنافسية بحكم مواجهتها لمزاحمة السلع الأوروبية، والغير قادرة على تحمل ومواجهة المنافسة الدولية.

-إعادة تخصيص عوامل الإنتاج التي تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية محفزة بارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض في الأسعار (انعكاس على المستوى الداخلي لانخفاض أسعار السلع المستوردة) وانخفاض معدل الصرف وذلك من أجل المحافظة على مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل ولكن كل ذلك يتطلب تحولا نوعيا في الاقتصاد الجزائري.

وحتى يكون الأثر الصافي إيجابيا بما فيه إدماج التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لاعادة تخصيص عناصر الإنتاج. يجب ألا يؤدي الانفتاح إلى تركيز هذه الاقتصاديات في

تخصصات قليلة الفائدة ولكن إلى تشجيع تطور حقيقي على أساس المزايا النسبية من خلال خلق فروع وانطلاق نشاطات جديدة في القطاعات ذات الطلب العالمي الكبير وتتضمن تحويلات في التكنولوجيا كما أشرنا إليه من قبل.

إن التحدي الحقيقي لانفتاح الاقتصاد الجزائري يتعلق بالآثار الإيجابية على العرض ويرتكز على التجارب السابقة مثل الانفتاح المتبادل الذي تم ما بين الدول الأوروبية في إطار السوق المشترك أوتوسيع إلى دول أخرى كإسبانيا والبرتغال التي كانت تعرف فارقا كبيرا من حيث النمو مقارنة مع الدول المتوسطة الأخرى.

ولكن مع مقارنة معدل الناتج المحلي الإجمالي بنفس مؤشر المتوسط للاتحاد فإن المؤشر الحالي لمستوى النمو في الجزائر يمثل فارق أعلى مما كانت عليه الدول الثلاثة الأعضاء حاليا في الاتحاد في بداية الثمانينات 56% لليونان، 61% للبرتغال و 72% لإسبانيا (الجزائر 19 %).

أما على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن الانفتاح يعني إعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو القطاعات التي تستطيع فيها الجزائر تطوير مزايا نسبية ويمكن أن يكون إعادة تخصيص في عوامل الإنتاج محدودة بسبب هيكله النسيج الصناعي وطبيعة المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية وفي هذا الوضع الراهن من المنافسة الدولية، فإن تطوير صناعة تنافسية تتطلب وضع حيز التطبيق لبرامج عمومية في مجال الهياكل القاعدية والتكوين لأن المكاسب الصناعية للتبادل الحر لا يمكن أن تكون معتبرة إلا إذا كانت إعادة تخصيص عوامل الإنتاج وخاصة العمل هام. فالدولة يجب أولا أن تقوم بدور المرافق الصناعي (خلق وتطوير الهياكل القاعدية، تكوين اليد العاملة، إقامة الإطار القانوني والتنظيمي)، وتشجيع عملية إعادة " تأهيل المؤسسات "، كفاءة أنظمة الاتصال، نشر التكنولوجيا ونوعية التعليم والتكوين.

*التأثير على القطاع الصناعي :

إن الاتفاق المتوقع يمثل فرصا وتحديات معتبرة على المؤسسات الصناعية على مستوى تنوع الأسواق، التنافسية ونوعية المنتجات.

فما هي بالنسبة للصناعة الجزائرية الفرص والعراقيل لإقامة منطقة التبادل الحر ؟ وما هي جوانب القوة والضعف للقطاع الصناعي الوطني في مواجهة هذا التحدي ؟

إن إقامة منطقة تبادل حر يعني كما أشرنا إليه سابقا الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد مما يؤدي إلى وضع تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق.

إن آثار الاتفاق على ديناميكية الصادرات الجزائرية تختلف حسب نوعية السلع

المصدرة ودرجة كفاءتها على مستوى الأسواق الأوروبية. فنمو السوق الأوروبي سيكون جد ملائم للصادرات ذات مرونة الطلب العالية. فالمنافسة على مستوى السوق الأوروبي تبقى حية. فاهم منافسي الصناعة الجزائرية تبقى على المدى القصير الشركاء المتوسطيين في المجموعة. ولكن على المدى المتوسط فإن مجال المنافسة سيتوسع. إن اختفاء النظام التفضيلي سيعمل على تسطیح شروط دخول المنافسين. وسيتبعه إعادة لحصص السوق لصالح الدول الأكثر هجومية.

إن أول محور يتعلق بكثافة وازدياد المنافسة يأتي من الانفتاح الواسع للسوق الأوروبي على مؤسسات دول الشرق وآسيا. فلقد التزم الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات شراكة مع الجانب الأول ومنظمة العالمية للتجارة من الناحية الثانية على فتح سوقه على منافسي الدول المتوسطية. في العديد من القطاعات الحساسة فإن الدول المغاربية مثلا ستتعرض إلى اثر المقصص ما بين الدول الآسيوية ودول أوروبا الوسطى والشرقية والتي ازدادت حصصها السوقية. فالتطور حسب كل دولة للمجموعات الرئيسية من السلع يبين التطور الكبير للحصص السوقية لدول أوروبا الشرقية والوسطى.

من ناحية أخرى فإن المنافسة ستتضاعف من خلال الجهود المبذولة من طرف المؤسسات الأوروبية من أجل الدفاع عن حصصها السوقية وفي المستقبل هذه المؤسسات ستركز ليس فقط على التجديد ومؤهلات اليد العاملة ولكن أيضا على إعادة الهيكلة والتقارب من أجل مقاومة منافسة حادة على الأسعار. فالاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات الأوروبية ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون ما بين المناطق المتجاورة في مجالات ذات المصلحة المشتركة، إكتسابات وإندماجات.

ومن جهة أخرى فإن الجزائر تسعى إلى فتح تدريجي للسوق المحلي على السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل. فالمستوى الحالي لتغطية الطلب المحلي من السلع المصنعة المستوردة يتراوح إلى 108.64 % (1998). السلع القادمة من المجموعة الأوروبية تمثل حوالي 62 % من إجمالي هذه الواردات (1996). فإقامة منطقة للتبادل الحر سيرفع من إمكانيات الدخول للسلع الأجنبية إلى السوق المحلي. هذا التوسيع يخص القطاعات التي يكون فيها حصة الواردات محدود أو معدل الحماية الجمركية عاليا والتي يكون فيها المعدل يتجه إلى الانخفاض ويكون فيها مستوى التنافس للصناعات المحلية ضعيف.

إن أثار منطقة التبادل الحر على النسيج الصناعي ستختلف حسب القطاعات، درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء.

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق تمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية ولكن الوضعية تختلف من قطاع إلى آخر كما يظهر من خلال معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول إلى السوق المحلي :

*الصناعات التنافسية ذات الحماية الضعيفة التبادل يطرح مشكل.

*الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.

*الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الضعيفة.

*الصناعات غير التنافسية وذات الحماية الكبيرة :ستكون الأكثر عرضة لمنطقة التبادل الحر .
وعلى هذا الأساس كم من القطاعات الاقتصادية ذات الكفاءة والمصدرة تتطلب عملية التأهيل :

-الصناعة ذات الكفاءة والقدرة على التصدير .

-الصناعة التنافسية وتتطلب عملية التأهيل.

-الصناعة غير التنافسية وتدور في السوق المحلي والمحمي.

هذه الآفاق تدعوا إلى إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تشجيعها إلى الإسراع في الدخول إلى أسواق جديدة أو إنتاج جديد وبتكلفة أقل. إن الأنشطة الصناعية التنافسية في الجزائر محدودة، فهي تعتمد أساسا على المزايا النسبية التي تمثلها الأنشطة المركزة على عنصر العمالة ومحدودية توسيع طاقة استيعاب القطاعات التنافسية وكذلك يصعب توسيع رقعة ومجال الأنشطة التنافسية بحكم وسائل الحماية الاقتصادية اللازمة لمتابعة نمو الصناعة الناشئة. كما أن إعادة الهيكلة الصناعية تستلزم برنامجا استثماريا ليس فقط في القطاعات المعنية بل أيضا في جميع الخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج (البنية التحتية، والخدمات والتكوين وإعادة التدوير).

وفي مواجهة منطقة التبادل الحر فإن القطاعات الصناعية سيكون لها رد فعل مختلف

حسب

وضعها وإمكانياتها للاندماج في ديناميكية الصادرات أو الدفاع عن وضعيتها في السوق المحلي. إن ملاحظة السلوك الحالي لمؤشرات كفاءة الأداء وحالة الهياكل تعطي فكرة عن المجهودات الواجب تحقيقها من طرف المؤسسات من أجل الصمود أمام صدمة الانفتاح وتقوية وجودها على مستوى الأسواق الخارجية. ويتم تمويل السوق المحلي بنسبة 62 % عن طريق الواردات، أغلبية القطاعات مفتوحة على الخارج، حتى ولولم تكن درجة الانفتاح الشاملة لم تعرف تغيرات عميقة.

□ لقد عرف نمو الإنتاج الصناعي تراجعاً قدر بحوالي 2.3 % في 2000 ومقارنة مع النتائج المحصل عليها ما بين 1998-1999، فإن الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي عرف انخفاضا قدر ب: 1.5%.

جدول رقم 8 : تطور القطاع الصناعي حسب فروع النشاط ما بين 1999-2000 (%)

الفروع	حصة من إجمالي الإنتاج للقطاع	تطور الإنتاج 2000-1999	معدل استعمال الإمكانات
صناعة الحديد / التعدين	10	5.1	30
الصناعة الميكانيكية / المعدنية	6	1.1-	37
الصناعة الإلكترونية / الكهربائية	8	3.4	47
مواد البناء / الزجاج	10	5.1	64
الخشب / الورق / سلع أخرى	3	0.6-	24
الزراعات الغذائية	49	9.4-	65
النسيج والجلود	4	13.5-	31
الكيمياء - الصيدلة - الأسمدة	9	6.4	44
مجموع الإنتاج	100	2.3-	44

Source: MIR, 2000.

- من حيث تجديد النسيج الصناعي (انخفاض من الحجم المتوسط للمؤسسات. هذه الوضعية تبين الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها النسيج الصناعي وبسبب محدودية الحجم فإن المؤسسات تقوم بعمليات من أجل تحسين كفاءة الأداء (التكوين، التنظيم، التكنولوجيا)
- نمو الصناعة الوطنية تبقى ضعيفة الإنتاجية ومن بين الأسباب تقادم الأجهزة الإنتاجية (العنادر الإنتاجية) في بعض القطاعات، ثم العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الأخرى ثم ضعف مستوى الأجور لا يحفز بالمردودية.
- ومن المتفق عليه أن الأثر الإيجابي للإنفاق على الرصيد التجاري لا ينتج إلا على المدى البعيد، عندما تدعم الاستثمارات الأجنبية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري. إن نشاطات إعادة التوطين الأوروبية نحو الجزائر لا تمثل إلا حصة ضعيفة جدا من إجمالي إعادة التوطين نحو العالم. تشجيع هذه العمليات يستدعي تحديد الشروط والقطاعات التي يمكن تطويرها على المدى المتوسط من خلال عمليات الشراكة التي تسمح للمؤسسات الأوروبية الحفاظ على مستوى الكفاءة والتنافس مقارنة مع الدول الغربية الأخرى، وعلى المؤسسات الجزائرية استغلال فرص الشراكة.

*التأثير على النسيج الصناعي :

- الصناعة هي القطاع الذي سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل الحر عند دخولها حيز التطبيق، ونفس الشيء فإنه القطاع الذي تكون فيه الآثار الديناميكية الكامنة جد كبيرة
- هذا يساعد على خلق نسيج صناعي حقيقي ديناميكي وخلق مناصب الشغل، وهو يتكون من 25000 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات رؤوس أموال خاصة (7).
- كل السلع الصناعية هي الآن محمية وأثار نزع الحماية ستكون مهمة من منتج إلى آخر وحسب الأهمية النسبية للإنتاج المحلي المعني بالحماية.

- الصعوبات الرئيسية التي يمكن إظهارها من انخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسيطة و سلع الاستهلاك. وفي قطاع سلع التجهيز، فانه الحماية المحلية التي هي معرضة للخطر بسبب الانفتاح الجمركي تبقى متواضعة.
- انخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة تكوين راس المال في الجزائر (تونس 13 %) وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.

كما انه يمكن للاتفاق المتوقع أن يحفز النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاع ذات الكثافة في اليد العاملة. لكن يمكنه كذلك أن يرفع من معدل البطالة لبعض الأصناف المهنية والاجتماعية الأخرى، وجعل في وضعية صعبة بعض قطاعات النشاط وخلق بعض المؤسسات غير التنافسية.

فالأثر الشامل على العمالة يخضع للسياسة إعادة الهيكلة كما أن تكاليف التصحيح على مستوى سوق العمل ستؤثر على طبيعة النشاط، إضافة إلى تكاليف تصحيح راس المال ناتج عن التغيرات في الأسعار النسبية عندما تصبح بعض التجهيزات والمؤسسات غير قابلة للاستعمال أو غير مكيفة.

5- السياسات المرافقة : ما هي شروط نجاح هذا الاتفاق ؟

تفترض إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كميًا ونوعيًا وبالأخص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد اكتسابها المردودية والنجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.

أولا : السياسة الصناعية الجديدة والدور الجديد للفاعلين :

يعد مؤشر " التخصص/الكفاءة " في الوقت الحالي من أهم عناصر السياسات الصناعية في العالم. وكل الدول صغيرة كانت أو كبيرة تبحث عن الشروط التي يمكنها من احتلال والاحتفاظ بوضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية. والجزائر لا تخرج عن هذه القاعدة. والسؤال الذي يطرح كيف تبنى أسس النمو؟ كيف نخلق ميزة تنافسية في بعض القطاعات؟ وما هي خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري التي ستحدد قدرتها على خلق والاحتفاظ بالميزة التنافسية؟ وما هي القطاعات التي يمكن أن تملك فيها ميزة نسبية على منافسيها؟ ما هي السياسة العمومية الواجب القيام بها حتى تكون المؤسسات ذات كفاءة في قطاع أو آخر؟

إن تحليل المحيط التنافسي الذي يواجه المنتجين اليوم يسمح بتحديد جوانب القوة والضعف لمختلف القطاعات وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها الجزائر أكثر قدرة على النمو/ أو الرفع من حصصها من الأسواق العالمية. ويمكن ذلك من خلال خلق

مجموعات قطاعية مندمجة (grappes) أي متكونة من مؤسسات وصناعات التي تدعم ثانياً بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع الهياكل الاقتصادية. كما أن التطور الصناعي يتطلب خدمات خاصة بالهياكل القاعدية. إضافة إلى ذلك يمكن لاتفاقيات التبادل الحر ستخلق مجالا جديدا للسياسات القطاعية الوطنية وهذا عن طريق:

* تدعيم الهياكل القاعدية الأساسية.

* إعادة التأهيل.

* تطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية (مخابر، مراكز تقنية صناعية).

* سياسات التنميط وترقية المعايير والمواصفات.

* ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

* تمويل النشاطات الحرفية والتجارية.

* عصرنه الإدارة (دور الدولة) وإصلاح النظام التربوي والهياكل القاعدية وهياكل الاتصال.

ثانياً: إن إعادة التأهيل الصناعي ليست فقط مشكلة مالية، ولكنها قضية استراتيجية صناعية، موارد بشرية، التحكم التكنولوجي وهياكل دعم للتأهيل. ولكن هذه العوامل تبقى خاضعة كلها مشكلة التمويل. وهنا يظهر دور الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم الإعانات ودعم برامج MEDA والاستثمارات الأجنبية. كما أن التأهيل يبقى قضية تعبئة الموارد التمويل الداخلية، النظام البنكي والمالي هل يمكنه أن يقوم بهذه المهمة؟ إن مشكلة التمويل تطرح طبيعة النظام المالي؟

إن تنوع موارد التمويل للمؤسسات هو تحدي أساسي للسنوات القادمة. وهذا التنوع يمر من خلال تطوير سوق القيم المالية، فهل يمكن للبورصة أن تكون وسيلة وساطة وبأي شروط سيتم ذلك؟ " إن المكاسب المباشرة المنتظرة للاقتصاد الجزائري تأتي من الدخول الواسع والأقل تكلفة لسلع التجهيز والسلع الوسيطة المستوردة، وهذا من شأنه تحسين إنتاجية الصناعة الجزائرية أما على المستوى الاقتصاد الكلي فإن المكاسب المحددة والأكثر انتظاراً لإصلاحات إعادة الهيكلة والعصرنه التي سترافق مع التبادل الحر من أجل مواجهة صدمة نزع الحماية 8".

ثالثاً: تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ولتحفيز العرض على المدى المتوسط وخاصة في القطاعات التصديرية والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا. وكل ذلك يتطلب ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار وهي مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البنية التحتية التي تتم فيها الاستثمارات ومكونات هذه البيئة متغيرة كما أنها متداخلة إلى حد كبير وأهم العناصر المكونة لجاذبية الاستثمار يصعب حصرها وهيكلتها في نموذج كمي قصد التنبؤ بتطورها وضبط علاقة واضحة مع مستويات الاستثمار الخارجي وتغيراته.

رابعاً: تقوية وإصلاح النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي.

خامساً: التوفيق بين المعايير و الإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة واليات الاستثمار.

سادساً: زيادة التوجه نحو السوق مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج والسلع المحلية لتسهيل نقل الموارد وسرعة الاستجابة إلى إشارات الأسعار، ويتضمن ذلك على وجه الخصوص تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات.

سابعاً: الخصوصية وإصلاح القطاع العام لضمان سرعة استجابة الإنتاج وقطاعات التجارة في الاقتصاد إلى أوضاع السوق. مما يساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والمخدرات، بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد.

ثامناً: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الاستقرار المالي وانضباط الميزانية وسياسة مرنة لأسعار الصرف لتخفيض التعريفات على وجه الخصوص ولتحقيق سعر صرف يتميز بالاستقرار والقدرة الحقيقية على المنافسة.

تاسعاً: تخفيف الدين الخارجي، إذ أن وجود دين خارجي ضخم عند بدء تحرير التجارة يؤدي إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي، كما قد يقلل من احتمالات جذب المستثمرين ويرجع هذا إلى أن خدمة الدين المرتفعة تفرض عبئاً ثقيلاً على الموازنة وميزان المدفوعات.

عاشراً: توفير شبكة للأمان الاجتماعي الشامل، إذ قد يؤدي التصحيح الاقتصادي الكلي وتطبيق تدابير شاملة لتحرير الاقتصاد إلى انخفاض الدخل الحقيقية لبعض المجموعات الاجتماعية في المدى القصير وفي سبيل تقليل تكاليف الانتقال الاقتصادي فإن إقامة شبكة أمان اجتماعي تستهدف تحقيق مزايا لأولئك الأكثر تعرضاً للضغوط الاقتصادية وتقديم السوق.

هوامش :

1- وتشمل هذه المنطقة كما يجري تعريفها البلدان التالية : الأردن، إسرائيل، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، المغرب ومصر، وإن كانت هذه الاستراتيجية تشمل أيضا : قبرص، مالطا، تركيا والدول التي حلت محل يوغسلافيا السابقة. وللاتحاد الأوروبي إضافة إلى ذلك عدد وافر من أنماط مختلفة من اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان عديدة وله اتفاقيات تجارة حرة مع المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تضم كل من أيسلندا وليخنشتاين والنرويج، واتفاقية اتحاد جمركي مع تركيا وقبرص ومالطا واندورا وسان مارينو، واتفاقيات تجارة حرة مع سويسرا وستة بلدان في وسط وشرق أوروبا (بولندا والتشيك وسلوفينيا والمجر ورومانيا وبلغاريا)، إلى جانب ترتيبات مشابهة ما زالت في التفاوض مع مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان والإمارات العربية والعربية السعودية (ومنطقة تجارة حرة قيد التفاوض مع جنوب إفريقيا، ومحادثات مع المكسيك حول التعاون التجاري إلى جانب محادثات مع روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا، واتفاقية إطار عمل مع تجمع المركوسير.

2- انظر: صالح م. نصولي وآخرون : " استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط "، التمويل والتنمية، سبتمبر 1996، ص 14.

3- لمزيد من المعلومات :

Jacques Ould Aoudia: "les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'europe", Monde arabe, Maghreb, Machrek, n°153, juil-sep 1996.

4- لمزيد من المعلومات انظر :

-Hoekman, B & S. Djankov: "the european union's mediterranean free trade initiative", World Economy (july 1996), pp 387-406.

Laanatza M.A: "Maghreb and Machreq facing global intégration and the New - trade agenda :an evaluation of the status quo regarding the New trade agenda of the WTO and the euro-Mediterranean partnership agreements", Presented at the workshop on global integration and the New trade agenda, Mediterreanean development forum, Marrakech, May 12-17, 1997.

5- إن الموجة الجديدة من التكامل الاقتصادي تمتاز بعدم التناظر ما بين الدول الأعضاء كما أن الدوافع إلى مثل هذا التكامل تخرج عن الإطار التجاري البحت فذا كانت الدول الصغرى ترى أن أسواقا جديدة قد انفتحت أمامها بصورة دائمة أو النفاذ إلى الأسواق المفضلة للشرك الأكبر أو ما يسميه J. Whalley ب: " Safe haven trade agreement " فإن